الأمم المتحدة
S/2022/278/Rev.1
مجلس الأمن
Distr.: General
13 April 2022
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدَّد مجلس الأمن بموجب قراره 2584 (2021) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى 30 حزيران/يونيه 2022، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، مرة كل ثلاثة أشهر، تقريراً عن تنفيذ القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية في مالي منذ التقرير السابق (S/2021/1117)، الصادر في 4 كانون الثاني/يناير 2022.

ثانيا - التطورات الرئيسية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الخلافات بين الأطراف المعنية في مالي وبين الحكومة الانتقالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإطار الزمني للفترة الانتقالية، وبلغت ذروتها بفرض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات اقتصادية ومالية إضافية، بما يشمل إغلاق الحدود البرية والجوية بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي. وجاءت تلك التطورات في أعقاب اختتام الحوار الوطني الواسع النطاق بشأن الإصلاحات الذي أسفر عن عدة أمور منها التوصية بتمديد الفترة الانتقالية لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات، وذلك في متم كانون الأول/ديسمبر 2021. وتوقف تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بينما استمر بذل الجهود الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية شاملة بقيادة سياسية لوسط مالي. وفي غضون ذلك، واصلت الحكومة الانتقالية اتخاذ خطوات لاستعراض الشراكات الدولية لمالي وتوسيع نطاقها، وذلك أيضا في سياق انسحاب عملية بارخان وقوة تاكوبا من مالي.

ألف - عملية الانتقال السياسي

3 - شرعت الحكومة الانتقالية، وفقا لبرنامجها السياسي، في عقد الحوار الوطني، الذي سيشكل الأساس لبدء إصلاحات سياسية ومؤسسية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات المتكررة في مالي ولكي يُسترشد

الرجاء إعادة استعمال الورق

به فيما يتعلق بالإطار الزمني لإجراء الانتخابات وإنهاء الفترة الانتقالية. وأفضى الحوار الوطني، الذي عُقد على مستويي الدوائر والبلديات والمستوى الوطني في الفترة من 11 إلى 30 كانون الأول/ديسمبر 2021، إلى التوصية بإجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية وإصلاحات متعلقة بالحوكمة بعيدة المدى، تشمل كلا من الوصول إلى الخدمات الأساسية، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وتسريع تنفيذ الجوانب الرئيسية من الاتفاق، وإنشاء هيئة واحدة معنية بإدارة الانتخابات، وتمديد الإطار الزمني للفترة الانتقالية.

4 - ورحب بعض المشاركين في الحوار الوطني وغيرهم من الأطراف المعنية المهمة، بما فيها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بنتائجه، لكن أطرافا معنية أخرى انتقدته. ومن بين الجهات المنتقدة ائتلاف إطار التبادل بين الأحزاب والتجمعات السياسية لإنجاح الفترة الانتقالية الذي يتألف أساسا من أحزاب الأغلبية الرئاسية السابقة؛ وتنسيقية الحركات والجمعيات الموالية للإمام محمود ديكو والمتعاطفين معه؛ وائتلافٍ لمنظمات المجتمع المدني يُعرف باسم "سينيرجي 22". ففي بيانات منفصلة، رفضت تلك المجموعات الإطار الزمني المقترح للانتخابات، وحاججت بأنه ينتهك ميثاق الانتقال السياسي ولم تتم مناقشته مع الأطراف المعنية ذات الصلة، وحثت السلطات على التمكين للعودة إلى النظام الدستوري بالإعلان عن إطار زمني للانتخابات يتسم بالواقعية. وأعلنت الحركات الموقِّعة للاتفاق، في بلاغ أصدره ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم في 1 كانون الثاني/يناير، أنها غير ملزمة بتوصيات الحوار الوطني نظرا لعدم مشاركتها فيه.

5 - وفي ظل هذه الخلفية، ووفقا لما اتخذ من قرارات في الدورة العادية الستين لهيئة رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021، أجرى وزير خارجية مالي، عبد الله ديوب، زيارة إلى أكرا في 31 كانون الأول/ديسمبر بغية عرض نتائج الحوار الوطني ومقترح يتعلق بتمديد الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات على رئيس هيئة رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس غانا، نانا أكوفو - أدو. وبالنظر إلى أن المقترح الذي تقدمت به مالي جاء مخالفا لتوقعات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن يكون تمديد الفترة الانتقالية قصير المدة، فقد أوفدت هيئة رؤساء الدول والحكومات وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى باماكو في 5 كانون الثاني/يناير 2022، وذلك لإقناع السلطات الانتقالية بضرورة إعادة تقديم إطار زمني منقَّح للانتخابات. وبسبب التقدم الضئيل المحرز في تحقيق هذا المبتغى، دعت الهيئة، في 9 كانون الثاني/يناير، إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي بشأن الحالة في مالي، وذلك في أكرا. وبعد أن اعتبرت الهيئة مقترح مالي المتمثل في تحديد إطار زمني مدته خمس سنوات، عوضا عن مدة أربع سنوات التي كانت مقترحة من قبل، مقترحا غير مقبول، اتخذت عدة قرارات منها فرض جزاءات اقتصادية ومالية إضافية تشمل إغلاق الحدود البرية والجوية بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي؛ وتعليق المعاملات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي، مع بعض الاستثناءات التي تروم تجنب الإضرار بالسكان؛ وتجميد الأصول التي تحوزها مالي وتلك المودعة من قبل المؤسسات العامة في البنوك المركزية والبنوك التجارية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتعليق المساعدة المالية المقدمة لمالي والمعاملات المالية معها. وقررت الهيئة أيضا استدعاء جميع سفراء بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من باماكو لإجراء مشاورات وفعَّلت على الفور القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واسترشدت الهيئة في اتخاذ قرارها بما تقرر في الدورة الاستثنائية

لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، التي كانت قد عقدت في وقت سابق من ذلك اليوم.

6 - وكانت التطورات المذكورة أعلاه محور الاهتمام في الحياة العامة في مالي. ففي بلاغ صدر في 9 كانون الثاني/يناير، أدانت الحكومة الانتقالية بشدة قرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، حيث وصفت تك القرارات بأنها "لاإنسانية وغير قانونية وغير مشروعة". واستنادا إلى مبدأ المعاملة بالمثل، أغلقت الحكومة الانتقالية الحدود البرية والجوية للبلد في وجه الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واستدعت سفراءها من الدول الأعضاء في الجماعة. وأعربت حكومة مالي عن استعدادها للدخول في حوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لكنها شددت على أنها ستتخذ "جميع التدابير اللازمة" لمجابهة الجزاءات المفروضة، ووضعت خطة وطنية للتصدي لها، تتمحور حول اتخاذ تدابير دبلوماسية واقتصادية واجتماعية وقانونية. وفي 21 شباط/فبراير أعلنت الحكومة أنها رفعت دعويين قضائيتين أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بشأن مشروعية الجزاءات المالية والنقدية المفروضة على مالي. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر بلاغاتٍ تندد بالجزاءات العديدُ من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية والدينية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، علاوة على النقابات العمالية، بما فيها الجهات التي كانت تنتقد السلطات الانتقالية من قبلُ. وخرج الماليون في باماكو وفي عدة مناطق أخرى، تعبيرا منهم عن تأييدهم للسلطات الانتقالية، إلى الشوارع في 14 كانون الثاني/يناير، وذلك للاحتجاج على الجزاءات.

7 - وعلى مدى شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، أجرى أعضاء رئيسيون في السلطات الانتقالية، ولا سيما رئيس الوزراء، شوغيل كوكالا مايغا، ووزير الخارجية ووزير الإدارة الإقليمية واللامركزية، المقدم عبد الله مايغا، عدة مقابلات إعلامية قدموا فيها معلومات عن رد الحكومة على الجزاءات وأكدوا مجددا تصميمها على تنفيذ إصلاحات شاملة. وفي كانون الثاني/يناير، أجرى وزير الخارجية زيارات إلى الجزائر وغينيا وموريتانيا لعرض نتائج الحوار الوطني، والتماس الدعم للرؤية المستقبلية الخاصة بالحكومة، وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بتهيئة ممرات تجارية بديلة، في إطار مجهود يتوخى مواجهة الأثر السلبي الناجم عن الجزاءات.

8 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، نظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الحالة في مالي، وقرر عدة أمور منها تأييد قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفرض جزاءات إضافية على مالي. وأحاط المجلس علما أيضا باستنتاجات الحوار الوطني، وطلب إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يتواصل مع السلطات الانتقالية ابتغاء وضع صيغة نهائية لإطار زمني مقبول للانتخابات لا يتجاوز 16 شهرا، ودعا المفوضية إلى أن تجري على الفور مشاورات مع البلدان المجاورة.

9 - واتخذت عدة مبادرات للخروج من المأزق وإنهاء انعدام الثقة الواضح بين مالي والشركاء الإقليميين والدوليين. ففي 17 كانون الثاني/يناير، عقد الأمين العام مشاورات مباشرة مع الرئيس الانتقالي للتشديد على أهمية إيجاد سبيل توافقي للمضي قدما. وأعقب ذلك المزيد من التواصل مع القادة الإقليميين ذوي التركيز على تحقيق الهدف ذاته. وفي 25 كانون الثاني/يناير، قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بزيارة إلى باماكو وأجرى مشاورات مع السلطات الانتقالية، بما في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء. وفي باماكو، أجرى الممثل الخاص للأمين العام في مالي مشاورات منتظمة مع السلطات الانتقالية للتشجيع على استئناف الحوار مع

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتقديم إطار زمني توافقي للانتخابات، بوسائل منها اللجنة المحلية للمتابعة التي تتألف من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة.

10 - ودعما لقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في 4 شباط/فبراير جزاءات تشمل حظر السفر وتجميد الأصول، فُرضت على خمسة من أعضاء الحكومة الانتقالية بسبب "عرقلة عملية الانتقال السياسي في مالي وإحباط النجاح في إنجازها". ومن بين الأفراد المعنيين بالجزاءات رئيس المجلس الوطني الانتقالي، العقيد مالك دياو؛ ورئيس الوزراء؛ ووزير المصالحة الوطنية والسلام والتماسك الوطني، العقيد إسماعيل واغي؛ ووزير إصلاح الدولة، إبراهيم إيكاسا مايغا؛ وزعيم منظمة من منظمات المجتمع المدني، هي حركة "يِيريوُولُو - مرابطون على الحصون"، وعضو المجلس الوطني الانتقالي، أداما بن ديارا. وردا على ذلك، نظمت حركة "يِيريوُولُو - مرابطون على الحصون"، في 4 شباط/فبراير في باماكو، احتشادا آخر يؤيد السلطات الانتقالية. وبالمثل، أصدرت شتى الأطراف المعنية الوطنية بلاغات للعموم، انتقدت فيها الجزاءات المفروضة من الاتحاد الأوروبي، التي اعتبرتها تلك الأطراف ضارة نظرا للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد ولتعارضها مع روح الحوار.

11 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة، خلال اجتماع مع لجنة المتابعة المحلية، عزمها على تولي زمام الجهود الرامية إلى إيجاد حل فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، وذلك بإنشاء فريقين عاملين، أحدما على المستوى السياسي والآخر على المستوى التقني. فأما الفريق الأول، فهو فريق عامل على المستوى الوزاري يرأسه وزير الخارجية ويتألف من ممثلين عن توغو والسنغال وسيراليون وغانا وموريتانيا ونيجيريا، وعن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبعثة المتكاملة، ويروم تيسير الحوار بين الأطراف المعنية ذات الصلة. وأما الفريق الثاني، فهو فريق عامل تقني مكلف باستعراض مشروع الإطار الزمني للانتخابات الذي اقترحته السلطات الانتقالية. ومن بين أعضاء الفريق الثاني، الذي تشرف عليه وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، خبراء تقنيون من الحكومة ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة. وقد أُنشئت هذه الآليات الاستشارية قبل أيام من انعقاد مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 3 شباط/فبراير في أكرا، الذي أيدت فيه الهيئة الجزاءات المفروضة على مالي، وحثت السلطات المالية على اقتراح إطار زمني مقبول للانتخابات، وأكدت من جديد التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتقديم ما يلزم من مساعدة تقنية، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة.

12 - ونتيجة لذلك، أوفدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى باماكو فريقا تقنيا يقوده مفوضها للشؤون السياسية والسلام والأمن ويضم خبراء انتخابيين، وذلك في الفترة من 15 إلى 18 شباط/فبراير. وعمل خبراء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة مع نظرائهم الماليين على بحث الأنشطة اللازمة التي تفضي إلى إجراء الانتخابات. وركزت المناقشات على ثلاثة مجالات رئيسية هي: إعطاء الأولوية للإصلاحات الضرورية لإجراء الانتخابات؛ وتحديد إطار زمني معقول لتلك الإصلاحات؛ وتبيان الموارد اللازمة لضمان التقيد بالإطار الزمني. وبالتوازي مع ذلك، عقد المفوض ولجنة المتابعة المحلية سلسلة من الاجتماعات مع الوزارات المعنية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات.

13 - وعلى خلفية المشاورات التقنية، أجرى وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بمالي، رئيس نيجيريا السابق، غودلاك إ. جوناثان، زيارة إلى باماكو في 24 شباط/فبراير لتقييم التقدم المحرز نحو وضع إطار زمني للانتخابات تقبله كل الأطراف. وعقد الوسيط أيضا، بمعية أعضاء لجنة المتابعة المحلية،

المؤلفة من ممثلي الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مالي، علاوة على البعثة المتكاملة، اجتماعات مع المسـؤولين الحكوميين الرئيسـيين، بمن فيهم الرئيس الانتقالي. وأعاد الوسـيط، في بلاغه المؤرخ 25 شباط/فبراير وفي جملة أمور، تأكيد التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمواصلة الحوار لتيسـير اسـتعادة النظام الدسـتوري، وأحاط علما باسـتعداد السـلطات الانتقالية لمواصـلة الحوار مع الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، وشـدد على أن لجنة المتابعة المحلية والخبراء سـيواصـلون إجراء المناقشات مع السلطات المالية.

14 - وفي 21 شـــباط/فبراير، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي بالإجماع مشـــروع القانون الذي اقترحته الحكومة لتعديل ميثاق الانتقال السياسي. وشملت التعديلات الأمور التالية: (أ) إلغاء منصب نائب الرئيس لتجنب الازدواجية في المســـؤوليات مع وزير الدفاع ووزير الأمن؛ (ب) إلغاء الحد الأقصـــى المحدد لعدد أعضـــاء الحكومة؛ (ج) زيادة عدد أعضـــاء المجلس الوطني الانتقالي لاســـتيعاب المزيد من الأطراف؛ (د) تعديل الإطار الزمني للفترة الانتقالية بما يتمشى والتوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني. وأصدر الرئيس الانتقالي ذلك القانون في 25 شـباط/فبراير. ورفض ائتلاف إطار التبادل بين الأحزاب والتجمعات السـياسـية لإنجاح الفترة الانتقالية تعديل ميثاق الانتقال السياسي، حيث طالب ببدء حوار صـريح وصـادق مع الجهات الفاعلة السـياسـية قبل 25 آذار/مارس. واقترح ذلك الائتلاف أيضـا إقرار مرحلة انتقالية جديدة مدتها تسـعة أشـهر، على أن يكون هناك "رئيس حكومة محايد" وأن يُنشَـأ مجلس وطني انتقالي جديد ويُعتمَد إطار زمني توافقي للانتخابات.

15 - واتســـمت الفترة المشـــمولة بالتقرير أيضـــا بالتوترات بين مالي وبعض الشـــركاء الدوليين. ففي 24 كانون الثاني/يناير، طلبت الحكومة مغادرة القوات الدانمركية، المنتشـرة في إطار قوة تاكوبا، مشـيرة إلى أن تلك القوات دخلت البلد دون موافقة صـريحة وفي انتهاك للاتفاقات السـارية، وهو ما شكل تفسـيرا اعترض عليه الشـركاء الثنائيون المعنيون. وفي 31 كانون الثاني/يناير، وردا على الملاحظات العلنية التي أدلت بها السـلطات الفرنسـية، طلبت الحكومة أن يغادر سـفير فرنسـا مالي في غضـون 72 سـاعة. وفي 17 شـباط/فبراير، أصـدرت فرنسا والدول الأوروبية الأخرى العاملة جنبا إلى جنب مع عملية بارخان وضمن قوة تاكوبا، علاوة على كندا، بيانا أعلنت فيه "انسـحابها المنسّـق" من الأراضـي المالية. وبالإضـافة إلى ذلك، واصـل بعض الشـركاء الثنائيين الإعراب عن قلقهم من الوجود المزعوم لشـركة عسـكرية أجنبية خاصـة تعمل إلى جانب قوات الأمن المالية. وما فتئت حكومة مالي ترفض مثل هذه الادعاءات، مؤكدة أن القوات الأجنبية إنما هي مدربون عسكريون تم نشرهم في إطار التعاون الثنائي بين الدول.

باء - تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

16 - لم يحرَز خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

17 - ولم يسـجَّل إحراز أي تقدم بشـأن الجوانب الأمنية، بما في ذلك الأمور المتعلقة بوضـع اللمسـات الأخيرة على العملية المعجَّلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشروع في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولم تبدأ عملية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمقاتلين السابقين، رغم التمويل الذي أتاحه البنك الدولي، لأن الجماعات المسلحة لم تقدم قوائم مرشحيها لتلك العملية.

18 - وفي أعقاب جهود الدعوة المستمرة التي بذلتها البعثة المتكاملة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية من أجل إشراك المرأة في آليات الاتفاق، قدمت الحكومة في 22 شباط/فبراير قائمة تضم 15 امرأة إضافية سيُشرَكن في لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية. وتواصلت الأعمال التحضيرية لتفعيل المرصد النسائي.

19 - ولم يحرَز أي تقدم بشأن منطقة التنمية الشمالية بسبب استمرار المشاكل بين الأطراف المعنية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض التمويل المخصص لتلك المنطقة من صندوق التنمية المستدامة بنسبة 49 في المائة في الميزانية الوطنية لعام 2022.

20 - وفي هذا السياق، واصلت الوساطة الدولية - والبعثة المتكاملة من أعضائها - بذل جهودها لتيسير إحراز التقدم. وفي بلاغ أصدره الفريق عقب اجتماعه الافتراضي المعقود في 5 كانون الثاني/يناير، أكدوا أن استنتاجات الحوار الوطني تتيح آفاقا مشجعة للنهوض بعملية السلام، وحث الأطراف الموقِّعة على إحراز تقدم بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

21 - وفي جميع أنحاء شمال مالي، تنامت على ما يبدو أهمية ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، وهو ائتلاف أنشأته تنسيقية الحركات الأزوادية وجناح من أجنحة ائتلاف الجماعات المسلحة في نيسان/أبريل 2021، في وقت استمرت فيه الحركات الموقِّعة في بذل الجهود لتوحيد صفوفها. وساهمت الزيارات التي أجراها ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم إلى الجزائر والنيجر وأوروبا، وكذلك داخل مالي، في تحديد موقعه كفاعل سياسي رئيسي وكجهة موفرة للأمن في جميع المناطق الشمالية وخارجها. وفي اجتماع عقد يومي 15 و 16 كانون الثاني/يناير، دعا ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم السلطات الانتقالية إلى تنفيذ التوصيات المعتمدة في الدورة الخامسة والأربعين للجنة متابعة الاتفاق، وإلى الامتناع عن اتخاذ مبادرات موازية لتدابير الاتفاق وآلياته.

22 - ولمعالجة التوترات المستمرة بين الأطراف الموقِّعة على الاتفاق، استضافت منظمة "مبادرات أرا باسيس للسلام"، وهي منظمة غير ربحية إيطالية، في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، سلسلة من محادثات الوساطة في روما شارك فيها وفد من ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم ووزير المصالحة الوطنية، ممثلا عن الحكومة الانتقالية. وتفيد التقارير بأن الأطراف الموقِّعة قد جددت التزامها بتجاوز خلافاتها بشأن هيكل ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم وبمواءمة مواقفها ابتغاء استئناف عملية السلام.

23 - واستؤنفت عملية التجنيد الخاصة، التي بدأتها القوات المسلحة المالية في شمال ووسط البلد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في مناطق غاو وميناكا وتمبكتو. وتروم العملية إدماج 000 2 من الشباب المسلحين الراغبين في الانضمام إلى الجيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلم 157 1 شابا من مناطق غاو وميناكا وتمبكتو، ومن وسط مالي أيضا، أسلحتهم وذخيرتهم. ونُفذت هذه العملية خارج الأطر الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحركات المسلحة تعتبرها تقويضا للاتفاق.

جيم - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات الانتقالية إجراء المشاورات بشأن الاستراتيجية الشاملة المعدّة لوسط مالي والموجَّهة بقيادة سياسية بغية وضعها في صيغتها النهائية. وفي 25 شباط/فبراير،

عقدت اللجنة الإقليمية للإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي اجتماعها الأول لهذا العام في منطقة موبتي. وواصلت البعثة المتكاملة بذل مساعيها الحميدة وقدمت الدعم التقني.

25 - وفي غضون ذلك، استمر العنف المنسوب إلى الجماعات المتطرفة، حيث سُجلت 103 حوادث أمنية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سُجل خلالها 147 حادثا. وقد أسفرت الهجمات عن قتل 69 مدنيا وجرح 29 مدنيا واختطاف 83 آخرين.

26 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بتكثيف العمليات الهجومية التي قامت بها القوات المسلحة المالية، مما أفضى إلى انخفاض الحوادث المبلغ عنها وإلى العودة الطوعية للمشردين داخليا، على السواء. وعلى الرغم من إسهام ذلك في تحسين شعور السكان بالأمن، فقد اتسم الأمر أيضا بادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أفيد بأن القوات المسلحة المالية قد ارتكبتها (انظر الفقرة 57).

27 - وفي دائرة نيونو بمنطقة سيغو، وصلت قافلة تابعة للقوات المسلحة المالية إلى قرية فارابوغو في 6 شباط/فبراير، محملة بمواد غذائية للسكان. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الوصول إلى القرية عن طريق البر منذ أن فرض مقاتلون مسلحون متطرفون حصارا على القرية في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ودعما للمساعدة الإنسانية في المنطقة، سلمت البعثة المتكاملة 49,7 طنا من المواد الغذائية عن طريق 22 رحلة جوية، وذلك في الفترة بين 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 6 كانون الثاني/يناير 2022.

28 - وبدأت البعثة المتكاملة ستة مشاريع للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في وسط مالي، شملت مشروعا جديدا للإمداد بالمياه لفائدة 000 2 مستفيد في قرية غوندوغو، بمنطقة بادانغارا، من أجل الحد من النزاعات المتصلة بالمياه، ومشروعا للتدريب المهني لفائدة 200 شاب محلي في قرية هومبوري، بمنطقة دوينتزا. وفي قريتيْ ياسو ومافوني، بمنطقة سان، أنشأت البعثة المتكاملة مشروعا للإمداد بالكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية سيعود بالنفع على 000 2 شخص. وفي جميع تلك المشاريع، يكون نصف عدد المستفيدين من النساء. وفي منطقة سيغو، أتاحت البعثة المتكاملة الدعم للتدريب المهني في مجال الزراعة لما عدده 50 شابا عاطلين عن العمل ابتغاء الحد من البطالة والحيلولة دون تجنيد أولئك الشباب من قبل الجماعات المسلحة.

1 - تعزيز المصالحة

29 - واصلت البعثة المتكاملة تدريب المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمعات المحلية في مجال تسوية النزاعات، وقدمت الدعم للحوار بين المجتمعات المحلية. ففي دائرة بانديا‌غارا، استهدفت المبادرات البلديات الست في الجزء الجنوبي من الدائرة. وقد مهدت عمليات متابعة الحوار التي أجريت في خمس بلديات في الدوائر الواقعة في دجيني الشمالية وموبتي الجنوبية، يومي 24 و 25 كانون الثاني/يناير، الطريق لزيادة توطيد العلاقات بين المجتمعات المحلية، في أعقاب مبادرات الحوار السابقة التي أفضت إلى رفع الحصار المفروض على بلدة ماريبوغو. وفي 7 آذار/مارس، بدأت البعثة المتكاملة مبادرة لبناء الثقة بين القوات المسلحة المالية والسكان في دائرة دوينتزا وبلدية هايري عن طريق إجراء الحوار وإنشاء مشاريع صغيرة تنفذ بصورة مشتركة في المجتمعات المحلية.

30 - وفي دائرة بانكاس، سعت البعثة المتكاملة إلى تعزيز المكاسب التي تحققت في أعقاب اتفاق أوغوسوغو للمصالحة المحلية، وذلك بفضل مواصلة بذل المساعي الحميدة لدى المجتمعات المحلية المعنية. وقامت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع الفريق الإقليمي لدعم المصالحة التابع للحكومة، في الفترة من 1 إلى 3 شباط/فبراير، بتيسير إجراء حوار بين الرعاة والمزارعين في بلدية كورومبانا لمعالجة المظالم ووضع خريطة طريق للتعاون وآلية لتسوية أي نزاع مقبل. وعقدت جلسات حوار أخرى في قرية كونيو، بدائرة دجيني، في الفترة من 14 إلى 16 شباط/فبراير، لإنهاء التوترات القائمة منذ أمد بعيد بشأن المواقع الدينية المحلية. وقدمت البعثة المتكاملة الدعم أيضا لمبادرات الوساطة الرامية إلى التصدي للنزاع العنيف الدائر في بلديات كالا سيغيدا وماريكو وسيريفيلا بوندي، بدائرة نيونو، التي تعرّض فيها النزاعات العرقية حماية السكان المدنيين للخطر، وتعوق سبل كسب العيش، وتحبط الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

2 - إعادة بسط سلطة الدولة

31 - حتى 28 شباط/فبراير، كان قد نُشر أربعة من أصل ثمانية محافظين (50 في المائة) وسبعة من أصل 55 من نواب المحافظين (13 في المائة) في منطقة موبتي. وبالإضافة إلى ذلك، كان ستة من أصل سبعة محافظين (86 في المائة) و 11 من أصل 39 نائب محافظ (29 في المائة) موجودين في منطقة سيغو. وتيسيرا لاستعادة وجود الدولة في وسط مالي، موَّل الاتحاد الأوروبي والبعثة المتكاملة بشكل مشترك إعادة تأهيل وتجهيز مكتب المقاطعة الفرعية في بلدة كونا، بدائرة موبتي، ثم سلما المشروع إلى الحكومة في 9 شباط/فبراير.

3 - مكافحة الإفلات من العقاب

32 - في إطار الدعم التقني المستمر تقديمه إلى السلطات القضائية في دائرة موبتي، درست البعثة المتكاملة إمكانية تقديم الدعم اللوجستي والأمني، بغرض أساسي هو التحقيق في ثلاث قضايا رمزية يحتمل أن تسفر عن نتائج سريعة في ضوء الوقائع أو أن تفضي إلى مرحلة متقدمة من سير النظر في تلك القضايا. ونظرا للبطء في إحراز التقدم، الذي لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة الدعوة إلى ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في هذه النقطة المرجعية المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب في وسط مالي.

دال - دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

33 - لم يتسن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تعقد منتديات حاسمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بيد أن القوة المشتركة التابعة لها تمكنت من تنفيذ بعض العمليات، ومنها عملية كانا التي تنفذ في النيجر حاليا، والتي أسفرت عن تفكيك موقع إرهابي على الحدود الشرقية مع بوركينا فاسو.

34 - وواصلت البعثة المتكاملة، من جانبها، تقديم الدعم إلى القوة المشتركة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز الفعالية العملياتية للقوة في مجال مكافحة الإرهاب. وسلمت البعثة ما مجموعه 684 702 لترا من المنتجات النفطية و 340 84 من علب حصص الإعاشة في منطقة عمليات الكتائب أو إلى المواقع الأقرب منها، وذلك خلال الربع الأخير من عام 2021، وذلك امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المتطرفة مضايقة السكان المحليين وقوات الأمن ومهاجمتهم في جميع أنحاء المناطق الوسطى والشمالية، في حين كثفت قوات الدفاع والأمن المالية عملياتها في جميع أنحاء وسط مالي، وأبلغت عن وقوع خسائر فادحة في صفوف الجماعات المتطرفة وتحقيق مكاسب عسكرية كبيرة.

36 - وفي بداية شباط/فبراير، أعلنت القوات المسلحة المالية أن عمليات العثور على ملاذات الإرهابيين وتدميرها جارية. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أصدرت تلك القوات بيانا آخر أعلنت فيه أنها بصدد تعزيز المكاسب العملياتية "في مواجهة الإرهابيين الذين اشتد اهتياجهم والذين يعتمدون أساليب الهروب ويلجؤون إلى التخفي بين السكان كنهج عملياتي". وأسفرت هذه العمليات عن هدوء نسبي في بعض المناطق، ولا سيما في منطقة بانديا غارا.

37 - وفي شمال مالي، عززت الجماعات الإرهابية وجودها على ما يبدو، مما أدى في بعض الأحيان إلى تشريد جماعي للسكان. وفي بلدية إنتيليت، بمنطقة غاو، زُعم أن مقاتلي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أعدموا اثنين من اللصوص المشتبه بهم في 30 كانون الثاني/يناير، وذلك حسب دعاية الجماعة التي تزعم أنها تقيم "العدل" في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي الفترة من 5 إلى 6 شباط/فبراير، اقتحم أفراد مسلحون متطرفون قريتيْ تادجالالت وتيناغاغي، ببلدية تيسيت، فعذبوا حسب ما أفيد به 14 شخصا، ودمروا البنية التحتية الصحية وبرج خزان المياه، وأضرموا النار في سيارة إسعاف، واستولوا على قطعان كبيرة من الماشية. وأعطيت القرى والمجتمعات المحلية القريبة إنذارات نهائية بإخلاء المنطقة أو التعرض لهجمات، مما أدى إلى تشريد كبير ومستمر لسكانها. وفي 8 آذار/مارس، أفاد جناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد عن مقتل 12 مدنيا وأربعة من مقاتليه في أعقاب اشتباك مع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وذلك في بلدية تامالالت بمنطقة ميناكا. ووفقا للبلاغ، فقد قُتل أيضا ثلاثة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

38 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع سلسلة من الحوادث في المنطقة الحدودية بين مالي وموريتانيا، مما أدى إلى قتل مدنيين موريتانيين، بما في ذلك 7 حوادث وقعت في 17 كانون الثاني/يناير في بلدية غيري بمنطقة نارا. وأفيد بأن مدنيين آخرين اختفوا في المنطقة الحدودية نفسها، مما زاد من حدة التوتر بين البلدين. وفي 12 آذار/مارس، أعلن وزير الدفاع الوطني الموريتاني ووزير الخارجية المالي، في إعلان مشترك، إنشاء بعثة مشتركة مخصصة للتحقيق في هذه الحوادث. وحُدد في الإعلان أيضا خطوات لتخفيف حدة التوتر.

39 - وكثفت البعثة المتكاملة جهودها لحماية المدنيين، بطرق منها تسيير الدوريات وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيرت قوات البعثة المتكاملة ما مجموعه 384 2 دورية، منها 362 دورية ركزت على حماية المدنيين، مما مكن البعثة من تأمين عدة مناطق محيطة بمناطق كيدال وتيساليت وأغيلهوك وتوطيد العلاقات مع السكان. وبدعم من البعثة المتكاملة، نفذت كتيبة القوات المسلحة المالية المعاد تشكيلها في منطقة كيدال تدريبا ودوريات وعمليات شارك فيها مدنيون وعسكريون. وفي شرق مالي، في أعقاب اشتباكات بين الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة، سيرت البعثة المتكاملة دوريات بين منطقتيْ غاو وتيسيت، وقامت بحماية المشردين داخليا المسافرين على طول الطريق

وتزويدهم بالسلع الأساسية. وفي منطقة غاو، وفرت البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع السلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، الأمن للمشردين داخليا من خلال تكرار تسيير الدوريات، علاوة على تقديم المعونة الإنسانية والخدمات الصحية. وفي غرب مالي، وبالتنسيق الوثيق مع شرطة الأمم المتحدة والقوات المسلحة المالية، كثفت البعثة دورياتها المسيرة بمركبات ودورياتها الراجلة في منطقة تمبكتو.

40 - وفي وسط مالي، واصلت البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، حماية الطرق التي تربط بلدة سيفاري بدائرتيْ كورو وبانكاس، وعبر الحدود باتجاه بوركينا فاسو. وعلى طول هذا المحور، قدمت البعثة الدعم، من خلال الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، لإصلاح جسريْ ياواكاندا وسونغو اللذين لحقتهما أضرار تسببت فيها الجماعات المتطرفة المفترضة في آب/أغسطس 2021. ويكتسي ذانك الجسران أهمية حاسمة في تيسير حركة القوات المسلحة المالية وقوات البعثة المتكاملة، وكذلك في كفالة حماية المدنيين وسبل عيشهم في منطقة بانديا غارا. وسيرت البعثة المتكاملة أيضا دوريات دعما للسكان في قرية أوغوساغو لمنع العنف الطائفي. وفي المناطق المحيطة بدائرة دوينتزا، سيرت قوة البعثة المتكاملة وشرطتها، بالتنسيق مع القوات المسلحة المالية، دوريات يومية، وفي 2 آذار/مارس، نفذت البعثة مهمة متكاملة لإقامة مشاريع تروم الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة.

ألف - الهجمات غير النمطية وغيرها من الهجمات

41 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُن 55 هجوما غير نمطي ضد القوات الوطنية والدولية، بما فيها البعثة المتكاملة. وسُجل 22 هجوما شُنت في وسط مالي، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سجل فيها 27 هجوما. ومن أصل تلك الهجمات الـ 22، استهدف 18 هجوما البعثة المتكاملة، وهو ما يمثل أيضا انخفاضا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سجل فيها 31 هجوما على البعثة. وشملت الهجمات الـ 18 ما عدده 6 هجمات في منطقة غاو، و 3 هجمات في منطقة كيدال، و 3 هجمات في منطقة موبتي، و 3 هجمات في منطقة تمبكتو، و 3 هجمات في منطقة ميناكا، مما أسفر عن قتل اثنين من أفراد حفظ السلام وجرح أربعة آخرين.

42 - وأُبلغ عن ما مجموعه 33 هجوما شُنت ضد قوات الدفاع والأمن المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك 13 هجوما في منطقة موبتي، و 9 هجمات في منطقة تمبكتو، و 6 هجمات في منطقة سيغو، وهجومان في منطقة غاو، وهجوم واحد في منطقة كيدال، وهجوم واحد في منطقة سيكاسو، وهجوم واحد في منطقة كوليكورو، مما أسفر عن قتل 46 شخصا، من بينهم 41 من أفراد القوات المسلحة المالية، علاوة على جرح 65 شخصا، من بينهم 64 من أفراد القوات المسلحة المالية، مع اعتبار سبعة أشخاص في عداد المفقودين.

43 - ووقع الهجوم الأشد فتكا في 4 آذار/مارس عندما هاجمت عناصر مسلحة متطرفة مفترضة كانت على متن مركبات معسكر القوات المسلحة المالية في بلدة موندورو، على بعد حوالي 114 كيلومترا جنوب شرق دائرة دوينتزا، مما أسفر عن قتل 27 شخصا وجرح 33 آخرين وفقدان سبعة أفراد من القوات المسلحة المالية، وكذلك عن قتل 47 شخصا من المهاجمين.

44 - وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت أربع هجمات القوات الدولية، فأسفرت عن قتل شخص واحد وجرح تسعة آخرين. ووقع هجوم مميت آخر في 22 كانون الثاني/يناير، بالقرب من معسكر غاو التابع للبعثة

المتكاملة أثناء هجوم بنيران غير مباشرة. وأُبلغ عن ست إلى ثماني نقاط ارتطام في معسكر برخان المجاور لمعسكر البعثة المتكاملة، في حين لم يُبلغ عن أي منها داخل معسكر البعثة.

45 - وفي المجموع، أُبلغ عن وقوع 57 من الحوادث التي استُخدمت فيها الأجهزة المتفجرة، بما في ذلك 43 من حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وحادثان ناجمان عن ألغام، و 12 هجوما بالصواريخ أو بقذائف الهاون.

باء - تقديم الدعم لمؤسسات الدفاع والأمن المالية

46 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم المساعدة إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية عن طريق تدريب أفراد تلك المؤسسات وبناء قدراتهم. ففي المناطق الوسطى والشمالية، نظمت شرطة الأمم المتحدة 48 دورة تدريبية لفائدة 706 من ضباط قوات الدفاع والأمن المالية (من بينهم 82 امرأة) بشأن عدة مواضيع منها إدارة مسرح الجريمة، وحماية الشخصيات الرفيعة المستوى، وتوفير الأمن للعملية الانتخابية. ولأول مرة، تلقت وحدات الأفراد التابعة لقوات الدفاع والأمن المالية التي كانت تستعد للانتشار في وسط مالي تدريبا معززا محدَّد السياق في مجال التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي الفترة من 10 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، اشتركت البعثة المتكاملة مع مدربين من أكاديمية الشرطة المالية في عقد 10 دورات تدريبية في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في الأكاديمية الوطنية للشرطة، استفاد منها 475 2 من طلابها، من بينهم 575 طالبة.

47 - وقدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم لبناء وتجديد العديد من المكاتب والمراكز الأمنية والمستوصفات وغيرها من البنى التحتية الحيوية في دائرة أنسونغو ومناطق بانديا غارا وموبتي وتمبكتو، بما يشمل إنشاء مركز لفصيلة للمراقبة والتدخل السريع تابعة للدرك الوطني في منطقة غاو، سعيا إلى المساهمة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في البلديات المجاورة. وستؤدي أنشطة هذه الفصيلة الجديدة إلى تحسين أمن السكان المحليين، وتيسير استئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة بسط سلطة الدولة.

48 - وواصلت البعثة المتكاملة أيضا تقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن المالية بتسيير الدوريات المشتركة، وتقديم المساعدة الأمنية، وتنفيذ مهام لإجلاء المصابين. وسيرت قوة البعثة المتكاملة ما يزيد على 100 دورية مشتركة مع القوات المسلحة المالية وأنجزت أربع مهام لإجلاء المصابين من أفراد تلك القوات. وسيرت شرطة الأمم المتحدة 47 دورية مشتركة مع القوات المسلحة المالية في مناطق غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو.

جيم - سيادة القانون

49 - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى دعم عودة وفعالية سيادة القانون والمؤسسات القضائية التابعة للدولة في شمال ووسط البلد. وفي 2 آذار/مارس، ونتيجة لجهود الدعوة والتنسيق الرفيعة المستوى التي تبذلها البعثة، حددت وزارة العدل وحقوق الإنسان الإجراءات ذات الأولوية واعتمدت توصية بإنشاء آلية رصد متكاملة تضم وزارة الأمن والحماية المدنية ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدماء ووزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، بهدف تعزيز نشر السلطات القضائية في الشمال والوسط وزيادة وجودها، بما في ذلك من خلال الدعم الأمني للأفراد والبنية التحتية. ودعمت البعثة جهود وزارة العدل وحقوق الإنسان الرامية إلى منع

التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف في السجون من خلال بناء القدرات في مجال الكشف عن علامات التطرف وإنشاء نظام استخبارات في السجون.

50 - وواصلت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات القضائية في الملاحقة القضائية للمتهمين بارتكاب جرائم خطيرة عن طريق وضع سياسة جنائية واستراتيجية للملاحقة القضائية بشأن الجرائم المتصلة بالإرهاب والجرائم الدولية، وهي أولوية عليا في جهود وزارة العدل وحقوق الإنسان من أجل مكافحة الإفلات من العقاب. وفي 15 آذار/مارس، وبدعم تقني من البعثة، تم التصديق على مشروع القانون المتعلق بإصلاح القانون العسكري لتعزيز التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الجيش ومقاضاة مرتكبيها بفعالية.

51 - وحتى 3 آذار/مارس، ظل عدد الأفراد المحتجزين فيما يتصل بالهجمات على حفظة السلام (34) ومجموع التحقيقات الجارية (44) كما كان عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

52 - لا تزال حالة حقوق الإنسان غير مستقرة، ويرجع ذلك في معظمه إلى الهجمات المتعمدة والواسعة النطاق التي تشنها على المدنيين جماعات يُعتقد أنها من الجماعات المسلحة المتطرفة. وفي بعض الحالات، كان لعمليات مكافحة الإرهاب أيضا عواقب وخيمة على السكان المدنيين، وخاصة في وسط مالي. ولا تزال النساء والأطفال في المناطق المتضررة من النزاع يقعون ضحايا للعنف. ولا يزال الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية الواجب للأفراد الذين اعتقلوا أو احتجزوا فيما يتصل بجرائم يُدعى أن لها صلة بالإرهاب يتعرض لضغوط كبيرة.

53 - وفي ظل هذه الخلفية، وثقت البعثة 466 حادثة متعلقة بحقوق الإنسان (241 انتهاكا و 225 تجاوزا)، وهو ما يزيد بمقدار 142 حادثة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت تلك الحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا (105)، وعمليات القتل الأخرى (123)، وإصابة أشخاص بأذى (64)، وحالات الاختطاف (43)، والاختفاء القسري (54)، والتعذيب أو سوء المعاملة (13)، والاعتقالات والاحتجازات غير القانونية، ولاسيما حالات الاحتجاز المطوَّل والانتهاكات لضمانات المحاكمة وفق الأصول القانونية في القضايا المتصلة بالإرهاب (64). وإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات تهديد وتخويف، وتشريد قسري للمدنيين، وتدمير متعمد للممتلكات المدنية أو نهبها، واعتداءات على الحرية الثقافية أو الدينية.

54 - ووُثق العديد من هذه الانتهاكات والتجاوزات في الوسط، ولا سيما في مناطق باندياغارا (97) وموبتي (49) ودوينتزا (15) وسيغو (59). وسجلت أيضا انتهاكات وتجاوزات في مناطق غاو (65) ونارا (64) وميناكا (23) وتمبكتو (27) وكيتا (3)، وفي باماكو (64). وكان من بين من ادعي أنهم ارتكبوا هذه الانتهاكات والتجاوزات القوات الوطنية (174)، والجماعات المسلحة المتطرفة (191)، والجماعات والميليشيات المسلحة القبلية (10)، والجماعات المسلحة الموقعة أو الممتثلة (24)، والقوات الدولية (3).

55 - ولا يزال المدنيون في وسط البلد وشماله يتعرضون للعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة المتطرفة، مما جعل من الصعب عليهم التمتع بمجموعة من حقوق الإنسان والحريات. ولا يزال المدنيون يعانون من الهجمات العشوائية وعمليات القتل والتهديدات المستمرة، بما في ذلك في بيتاكا في المنطقة

الوسطى من دوينتزا، حيث هددت عناصر من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مرارا وتكرارا بمهاجمة القرية، مما دفع البعثة إلى تكثيف دورياتها وغيرها من أنشطة الرصد في المنطقة. وفي الفترة ما بين 12 و 15 شباط/فبراير، شنت عناصر يُدّعى أنها من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجوما مسلحا محدد الأهداف على خمس محليات في بلدية تيسيت بمنطقة غاو، مما أسفر عن قتل متعمد للعديد من المدنيين، وجميعهم من أفراد قبيلة الطوارق، التي يشتبه المهاجمون في تعاونها مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المنافسة لهم. وشرعت البعثة في إجراء تحقيق في مجال حقوق الإنسان لتحديد ملابسات هذه الهجمات.

56 - وعلاوة على ذلك، قام ما يُعتقد أنها جماعات متطرفة، بصورة منهجية، باستهداف وتدمير ما لا يقل عن سبعة هياكل أساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا سيما في منطقة بانديا غارا وفي منطقة تمبكتو الشمالية، مما أدى إلى عزل مجتمعات محلية بأكملها، في بعض الحالات، عن شبكات الهاتف المحمول والبث الإذاعي. وكانت هناك تسع حالات على الأقل هاجم فيها ما يُعتقد أنها جماعات متطرفة المساجد، وفرضت معتقداتها على المصلين، وهددت بفرض عقوبات صارمة على أي شخص يتصرف بشكل مخالف لتلك المعتقدات، وهو وضع يرقى إلى مستوى الاعتداء على الحق في حرية الفكر والوجدان والدين. وقد سجلت هذه الظاهرة بصفة خاصة في منطقتي دوينتزا وتمبكتو.

57 - وشابت مزاعمُ بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بعض العمليات التي نفذتها قوات الأمن الوطني لمواجهة الأنشطة العنيفة لهذه الجماعات المتطرفة، وأفادت التقارير بمشاركة أفراد أمن أجانب في هذه العمليات. فعلى سبيل المثال، كانت هناك ادعاءات بأن عناصر من القوات المسلحة المالية أعدمت، في الفترة من 26 إلى 29 كانون الثاني/يناير، بإجراءات موجزة أو تعسفا، ما لا يقل عن 20 فردا (19 رجلا وصبي واحد) ودمرت عمدا العديد من المساكن المدنية وغيرها من الممتلكات خلال ثلاث حوادث وقعت في منطقة بانديا غارا. وفي 7 شباط/فبراير، أفادت التقارير بأن القوات المسلحة المالية شنت غارات جوية على قرية صغيرة بالقرب من قرية بوكا ويري بمنطقة سيغو. وأفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 10 مدنيين، وجرح عدة أشخاص آخرين. ولا تزال هذه الحالة تقوض الثقة بين الجيش والسكان المتضررين.

58 - وسجلت الأمم المتحدة زيادة كبيرة بنسبة 57 في المائة في عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال (396 انتهاكا مقارنة بـ 252 انتهاكا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، مما أثر تأثيرا مباشرا على 270 طفلا (181 صبيا و 76 فتاة و 13 طفلا لم يتسن تحديد جنسهم). ولا تزال أكثر الانتهاكات انتشارا تجنيد الأطفال واستخدامهم (149) وقتلهم (25) وتشويههم (66)، والهجمات على المدارس (61) والمستشفيات (4)، والاختطاف (38). وشملت الانتهاكات الأخرى العنف الجنسي (19)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (34). وكان المدعى ارتكابهم لهذه الانتهاكات هم عناصر مسلحة مجهولة الهوية (225)، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (39)، والحركة الوطنية لتحرير أزواد (32)، وغاندا إيزو (27)، والدوزو (27)، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (13)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (11)، والقوات المسلحة المالية (8)، والحركة العربية الأزوادية (4)، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (2)، وجناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد (7)، وجناح قبيلة شمناماس في حركة إنقاذ أزواد (1). وتم التحقق من انتهاكات في مناطق غاو (152)، وموبتي (76)، وتمبكتو (49)، وسيغو (48)، وكيدال (39)، وبانديا غارا (14)، وميناكا (11)، وسيكاسو (3)، ودوينتزا (1)، وفي باماكو (3). وظل ما لا يقل عن 78 طفلا ناشطين في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في غاو (44) وموبتي (27) وتمبكتو (7)، بينما انفصل سبعة صبية عن الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

59 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت 632 1 مدرسة (تؤثر على 200 489 طفل و 792 9 معلما) غير عاملة، ويرجع ذلك في الغالب إلى انعدام الأمن، ولا سيما في منطقتي موبتي (42 في المائة) وميناكا (40 في المائة).

60 - ومن خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، وثقت البعثة تسع حالات عنف جنسي متصل بالنزاع، أي أقل بخمس حالات عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ارتكبت ضد سبع نساء وفتاتين تبلغان من العمر 13 عاما في مناطق دوينتزا (4) وغاو (1) وميناكا (3) وتمبكتو (1). وكانت هذه كلها حالات اغتصاب ارتكبها رجال مسلحون مجهولو الهوية في مناطق النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ المركز الجامع للخدمات في غاو عن ست حالات عنف جنسي متصل بالنزاع (خمس حالات اغتصاب وحالة واحدة من حالات الاختطاف لأغراض جنسية) ضد أربع فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و 16 عاما وامرأتين تبلغ إحداهما من العمر 18 عاما والأخرى 19 عاما. ويدعى أن حالتين من هذه الحالات تنسبان إلى أعضاء في الجماعة المسلحة الموقعة "تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة"، وأن حالتين تنسبان إلى القوات المالية، وحالة واحدة إلى عناصر من جماعة غاندا لاساليزو المسلحة، وحالة واحدة إلى رجال مسلحين مجهولي الهوية.

61 - وامتثالا للمتطلبات المنصوص عليها في سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أجرت البعثة ستة تقييمات للمخاطر قبل تقديم المساعدة المادية واللوجستية إلى القوات غير التابعة للأمم المتحدة.

62 - وحتى 1 آذار/مارس، سجلت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مالي 029 25 إفادة أدلى بها ضحايا وشهود. وتواصل البعثة تقديم الدعم إلى اللجنة.

63 - وقامت البعثة بتدريب أو توعية 387 من الجهات الفاعلة التابعة للدول ولغير الدول في جميع أنحاء البلد بشأن عدة مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني بغية تعزيز الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة وتحسين حالة حقوق الإنسان.

خامسا - الحالة الإنسانية

64 - استمر تدهور الحالة الإنسانية بسبب النزاعات والتوترات القبلية. وارتفع عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من 5,9 ملايين شخص في عام 2021 إلى 7,5 ملايين شخص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتعرض أكثر من 000 960 طفل دون سن الخامسة لخطر سوء التغذية الحاد.

65 - ومع ذلك، انخفض عدد المشردين داخليا من أكثر من 000 400 شخص في تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى 000 350 شخص في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وأشارت حكومة مالي إلى أن ما يقرب من 000 50 مشرد داخليا عادوا إلى ديارهم بسبب تحسن الظروف الأمنية، ومعظمهم في منطقة غاو حيث أبلغ عن 49 في المائة من العائدين، ولا سيما في مناطق غاو وأنسونغو وبوريم والموستراتي. بيد أن الحالة ظلت غير مستقرة مع نزوح السكان مؤخرا في أجزاء من مناطق تمبكتو وغاو ودوينتزا وموبتي بسبب العمليات الجارية التي تضطلع بها القوات المسلحة المالية.

66 - وأسفرت الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن تأخيرات في تسليم السلع الغذائية وغير الغذائية عبر ميناء داكار، وزيادة أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية في مالي، وتحديات في تنفيذ خطة الاستجابة الوطنية بسبب تجميد الأصول ووقف معونة الميزانية التي تقدمها بعض

الجهات المانحة. وتجدر الإشارة أيضا إلى الصعوبات التي تواجه إعادة المهاجرين الماليين الذين تقطعت بهم السبل في مراكز العبور الواقعة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمهاجرين غير الماليين الذين تقطعت بهم السبل في مالي.

سادسا - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

67 - على الرغم من الأزمات الصحية والاجتماعية والسياسية والأمنية والإنسانية، نما الاقتصاد بنسبة 4,2 في المائة في عام 2021، ويعزى ذلك إلى استهلاك الأسر المعيشية والصادرات. بيد أن عدم المساواة لا يزال مرتفعا، ويقدر البنك الدولي أن 42,7 في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع. وبالإضافة إلى الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على البلد، تخلفت مالي عن سداد 4,7 ملايين دولار من الفوائد لدائنيها وتخلفت عن الموعد النهائي المحدد في 31 كانون الثاني/يناير لسداد 26,1 مليون دولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، قبل اعتماد جزاءات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة 5,3 في المائة في عام 2022 وأن يرتفع التضخم بنسبة 2,1 في المائة. ويمكن أن تؤدي الجزاءات مقترنة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تغيير هذه التوقعات بشكل كبير، مما يقلل من التجارة وفرص العمل والإنتاجية والاستثمار والسفر.

68 - ودعما للمجتمعات المحلية واستجابة لطلب السلطات الحصول على مساعدة البعثة، تمت الموافقة على 42 مشروعا سريع الأثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بلغ إجمالي قيمتها 1,6 مليون دولار. واستخدمت المشاريع السريعة الأثر لتوفير بنية تحتية صغيرة وخدمات أساسية للفئات السكانية الضعيفة، مع التركيز على الزراعة والطاقة المتجددة والتماسك الاجتماعي وتسوية النزاعات وسيادة القانون ودعم السلطات المحلية وقوات الأمن. وإجمالا، استهدف 31 في المائة من المشاريع السريعة الأثر (13 مشروعا) الوسط، واستهدف 69 في المائة (29 مشروعا) الشمال. وتمت الموافقة أيضا على ثلاثة مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 1,4 مليون دولار في إطار الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي. وتركز هذه المشاريع على زيادة فرص حصول سكان منطقة غاو على مياه الشرب، ودعم جهود تحقيق الاستقرار في دائرة كورو (وسط مالي)، ودعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمساعدة في إعادة نشر 466 من قوات الجيش المعاد تشكيلها في غاو، إضافة إلى توفير الوقود لأربع كتائب معاد تشكيلها تابعة للقوات المسلحة المالية في كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا. وإجمالا، كان هناك 69 مشروعا للصندوق الاستئماني و 160 مشروعا سريع الأثر جاريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

69 - واستثمر صندوق بناء السلام 8,4 ملايين دولار في ست مبادرات جديدة تستهدف الشباب والنساء والعمل الحر في مجال الزراعة والعنف الانتخابي ومبادرات السلام المحلية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة وتحسين حالة حقوق الإنسان. وكجزء من تطوير محفظة صندوق بناء السلام لعام 2022، تمت الموافقة على ثلاث مبادرات عبر الحدود لدعم المجتمعات المحلية في مناطق حدود مالي مع بوركينا فاسو والسنغال وغينيا وموريتانيا.

سابعا - الاتصالات الخارجية

70 - لتسليط الضوء على الأثر الإيجابي لوجود البعثة في البلد وتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة من خلال الحوار، نشرت البعثة معلومات أساسية من خلال سرد القصص والإنتاج الإذاعي بلغات مختلفة، والتدخلات الحية المباشرة من جانب السكان عن طريق المكالمات الهاتفية والإدلاء بالشهادات. وساعدت هذه الأنشطة على التصدي للمعلومات المضللة وتحسين فهم ولاية البعثة.

71 - واعتمدت البعثة أيضا على الأنشطة الثقافية لتعزيز السلام، وتقوية التماسك الاجتماعي والمصالحة، وتحسين فهم ولايتها وأنشطتها. وفي هذا الصدد، شاركت البعثة بنشاط في مهرجان سيغو للفنون، وهو أحد أهم المناسبات الموسيقية والثقافية في البلد ويحظى بتغطية واسعة النطاق، حيث مولت مشروعا سريع الأثر بقيمة 000 25 دولار تقريبا لدعم "قافلة التنوع الثقافي"، وهو مشروع للساحل وعبر الصحراء يدعم السلام والتسامح والتضامن، وأنتجت أكثر من 10 برامج إذاعية ومتعددة الوسائط تتضمن مقابلات وبرامج إذاعية وتغطيات إعلامية. وتحقيقا للهدف نفسه، مولت البعثة أيضا المهرجان السينمائي الدولي المعنون "شاشات تمبكتو"، وهو الأول من نوعه في مالي. ودعما للمبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي، أبرزت البعثة المناسبات التالية، ونشرت الرسائل المتعلقة بها من خلال المقالات الإخبارية والبرامج الإذاعية والمنتجات الإخبارية والمتعددة الوسائط: "مهرجان الصحراء" (تمبكتو)، وهو حدث يشجع على إجراء حوار على مدار السنة، وعلى التبادل الثقافي وحماية البيئة وتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي والمصالحة والتبادلات الفنية؛ و "مهرجان Ag'Na" في منطقة كوليكورو، من خلال ستة برامج إذاعية مدة كل منها ساعة واحدة مخصصة لفنانيه ورسالتهم؛ والعديد من البرامج التفاعلية التي تضمنت مكالمات هاتفية؛ و "مهرجان فوفو" في غاو، الذي غطى المحاضرات والمناقشات المكرسة لاستعادة السلام والتماسك الاجتماعي والعيش المشترك بين المجتمعات المحلية في المنطقة.

72 - ودعمت البعثة أحداثا ثقافية أو اجتماعية أخرى، مثل حدث "Tea in the Grin" المجتمعي الذي شارك فيه قادة محليون وأفراد من المجتمعات المحلية، وكذلك "مهرجان العيش معا" في تمبكتو، أو عروض الأفلام في العاصمة والمناطق المختلفة التي تليها مناقشات وأحداث إعلامية تروج للأفلام المعروضة.

ثامنا - قدرات البعثة

73 - على الرغم من أن الأمم المتحدة لا تخضع لجزاءات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن إغلاق الحدود أثر على عمليات البعثة. وأُوقفت معظم البضائع، باستثناء الشاحنات التي تحمل حصص الإعاشة والوقود، على حدود مالي مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتواجه البعثة تحديات بيروقراطية كبيرة في استيراد الإمدادات والمعدات المملوكة للوحدات وقطع الغيار الحيوية المحتجزة في ميناء داكار. وفي المجموع، احتجزت 77 حاوية في بنن وتوغو والسنغال ومالي وموريتانيا.

74 - وأدى إعلان السلطات المالية في 12 كانون الثاني/يناير عن تغيير طرائق الموافقة على تصاريح وأذون الطيران الموحدة للأصول الجوية للبعثة العاملة في مالي إلى تعليق جميع رحلات البعثة الجوية في الفترة من 14 إلى 20 كانون الثاني/يناير باستثناء إجلاء المصابين والإجلاء الطبي. وفي أعقاب مناقشات جرت بين البعثة والسلطات المالية، تم التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق الحصول على أذون الطيران،

واستؤنفت في 21 كانون الثاني/يناير العمليات الجوية للبعثة، بما في ذلك نقل الركاب، والاستطلاع المسبق للدوريات، وقوافل الاكتفاء الذاتي الحرجة، والمراقبة الجوية.

الأفراد العسكريون

75 - كان عدد الأفراد العسكريين الذين جرى نشرهم يبلغ 268 12 فردا في 15 آذار/مارس، ويمثل ذلك العدد 92,3 في المائة من القوام المأذون به البالغ 286 13 فردا، ويتألف من 520 من ضباط الأركان، و 746 11 من أفراد الوحدات.

أفراد الشرطة

76 - كان عدد أفراد الشرطة الذين جرى نشرهم يبلغ 720 1 فردا في 15 آذار/مارس (أي ما يمثل 90 في المائة من القوام المأذون به البالغ 920 1 فردا)، ويتألف من 278 من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 442 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وبلغت نسبة النساء 23,02 في المائة من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 13,43 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ولا يزال النشر الكامل لوحدة الشرطة المشكلة المصرية الثانية يعوقه نزاع قانوني حول المعدات المملوكة للوحدة المحتجزة في داكار منذ كانون الثاني/يناير 2020. ونتيجة لذلك، لم يتم نشر سوى 20 من أفراد الشرطة.

الموظفون المدنيون

77 - كان عدد موظفي الأمم المتحدة المدنيين يبلغ 828 1 موظفا في 1 شباط/فبراير، ويمثل ذلك العدد 93 في المائة من القوام المأذون به البالغ 969 1 وظيفة، ويتألف من 787 موظفا دوليا، و 849 موظفا وطنيا، و 192 من متطوعي الأمم المتحدة. وبلغت نسبة النساء 26,04 في المائة من الموظفين المدنيين.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

78 - نظرا لتدهور البيئة الأمنية والتطورات المحفوفة بعدم اليقين، عززت البعثة تدابير الحماية السلبية والإيجابية حول مباني الأمم المتحدة في مالي، ولا سيما في غاو وكيدال وميناكا وموبتي.

79 - ونظرا للارتفاع المقلق في حالات الإصابة بكوفيد-19 في كانون الثاني/يناير، تم التمسك بتدابير الحماية ضد جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التباعد البدني، وارتداء الكمامات داخل المعسكرات، وتهوية الغرف، وتطهير المساحات المكتبية، عند الإبلاغ عن حالات إصابة مؤكدة، وترتيبات العمل البديلة للتوفيق بين الحفاظ على القدرات التشغيلية والحد من تعرض الموظفين للعدوى.

80 - وقد قتل ما مجموعه 154 من حفظة السلام التابعين للبعثة نتيجة لأعمال كيدية منذ إنشاء البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز مجلس التحقيق 33 تقريرا عن سبع وفيات و 31 إصابة خطيرة في صفوف أفراد البعثة، منها 16 حالة كانت ناتجة عن أعمال عدائية ضد البعثة.

السلوك والانضباط

81 - سُجل ادعاء واحد بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقُدمت المساعدة إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء

السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيان، من خلال توفير التدريب التوجيهي والتنشيطي لجميع فئات الموظفين. وواصلت البعثة أيضا الاضطلاع بأنشطة التوعية، بما في ذلك إذكاء وعي السكان المحليين.

المسائل البيئية

82 - كجزء من توجهها نحو تحقيق أهداف التزود بالطاقة المتجددة، يتم تركيب نظم الطاقة الشمسية والمولدات الهجينة في أغيلهوك وتيساليت.

تاسعا - ملاحظات

83 - على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة على مدى العقد الماضي، بدعم دولي هائل، ازدادت الأزمة تعقيدا للأسف، سواء على الجبهة الأمنية أو جبهة الحوكمة. وقد عانى شعب مالي معاناة كبيرة، وولدت هذه الحالة إحباطا بسبب النتائج المحدودة التي تحققت، وتوقا قويا إلى إيجاد حلول دائمة. ولخصت المشاعر التي أعرب عنها خلال الحوار الوطني هذا الأمر، حيث دعت توصياته إلى إقامة دولة قوية وخاضعة للمساءلة وقادرة على الإنجاز من أجل الصالح العام. ولا تزال الأمم المتحدة، بالعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، في خدمة أصحاب المصلحة الماليين لدعمهم نحو تحقيق تطلعاتهم إلى مستقبل أفضل.

84 - بيد أنه لكي تتحقق وتستمر الإصلاحات التي حُددت خلال الحوار الوطني، يلزم التوصل إلى توافق في الآراء بين الجهات السياسية صاحبة المصلحة في مالي، لأن تنفيذها سيمتد إلى ما بعد الفترة الانتقالية. وستقع المسؤولية عن تنفيذ غالبية هذه الإصلاحات على عاتق حكومة منتخبة، حيث ستكون هذه الحكومة أفضل جهة يمكنها حشد الدعم الكامل من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، من المهم أن تعطي السلطات الانتقالية الأولوية، في الوقت الذي تضع فيه الأساس لاستقرار البلد في الأجل الطويل، للإصلاحات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بإجراء الانتخابات. وعامل الوقت هام للغاية في هذا الشأن، وقد أخفقت مالي بالفعل في تحقيق معلم بارز أساسي في طريقها إلى العودة إلى السلام والاستقرار. وكان من المقرر أن تشهد نهاية شباط/فبراير عودة البلد إلى الحكم الدستوري. ومما يؤسف له أن هذا الهدف لم يتحقق، مما أدى، في جملة أمور، إلى اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجموعة من التدابير، بدعم من الاتحاد الأفريقي، بهدف معلن هو التعجيل بالعملية.

85 - وفي هذا السياق، أرحب بالحوار الجاري بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من لجنة المتابعة المحلية، للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول زمني مقبول للانتخابات. ومن شأن هذا التوافق في الآراء أن يمهد الطريق لرفع الجزاءات المفروضة على مالي، وبذلك يمكن تفادي أي آثار سلبية إضافية على السكان، مع المساعدة أيضا على تطبيع علاقات مالي مع جيرانها. وأثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما تبذله من جهود للتغلب على المأزق السياسي الحالي، وأتعهد بالتزام الأمم المتحدة بمواصلة العمل بالتنسيق مع المنظمة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي لتيسير العودة إلى الحكم الدستوري في إطار زمني معقول يستجيب لتطلعات الشعب المالي ويحترم مبادئ الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجه مالي، فإن إجراء الانتخابات لن يتطلب التزاما قويا من جانب السلطات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين فحسب، بل سيتطلب أيضا حشد الدعم الدولي الكافي. وفي هذا الصدد، أدعو شركاء مالي إلى مواصلة العمل على هذا المسار.

86 - وينبغي ألا يغيب عن بال الشركاء الدوليين، في الوقت الذي يسعون فيه إلى مساعدة مالي على التعجيل بعودتها إلى النظام الدستوري، أن تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في مالي يتوقف أيضا على الإنجاز الناجح لعمليات أخرى. ومن أهم هذه العمليات التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. وفي هذا الصدد، ألاحظ أن التقدم كان بطيئا بصورة محبطة، ومن المؤسف أن الأطراف لم تتمكن من الاستفادة من نتائج الاجتماع الأخير للجنة متابعة الاتفاق، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2021، لتحقيق تقدم بشأن المسائل العالقة. وأحث الأطراف الموقعة على الامتناع عن أي تصريحات أو إجراءات لا تتسق مع نص الاتفاق وروحه. وثمة حاجة إلى إحراز تقدم سريع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة والشاملة، ونشر وتشغيل كتائب الجيش المعاد تشكيلها على نحو تام، والإصلاحات المؤسسية، والاستثمار المستدام في تنمية المناطق الشمالية. وينبغي للأطراف أن تستفيد من الدعوة المنبثقة من الحوار الوطني إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق، ومن أوجه التآزر القائمة بين العديد من أحكامه والرؤية الطويلة الأجل للاستقرار والسلام في مالي، على النحو الذي أعرب عنه خلال الحوار.

87 - وأثني على الوساطة الدولية بقيادة الجزائر لجهودها، وأشدد على ضرورة أن تستفيد الوساطة استفادة كاملة من الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الاتفاق وميثاق السلام في مالي لعام 2018 على حد سواء من أجل ضمان احترام الالتزامات التي تم التعهد بها والمساعدة في توجيه العملية نحو تحقيق سلام مستدام. ولا يزال الاتفاق أفضل إطار لتحقيق سلام دائم في شمال مالي وتعزيز الاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو الجهات الفاعلة الدولية على نطاق أوسع إلى مواصلة مشاركتها في دعم هذه العملية.

88 - وفيما يتعلق بالحالة في وسط البلد، أحيط علما بالعمل الجاري الذي تقوم به السلطات الوطنية لوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية شاملة بقيادة سياسية لمعالجة الأزمة المتعددة الأوجه التي تواجه تلك المنطقة، لأن الجهود العسكرية وحدها لن تكون كافية لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لهذه الاستراتيجية، التي لن تيسر استجابة مالي على نحو أفضل تنسيقا واتساقا فحسب، بل ستساعد أيضا في توجيه الدعم الدولي وضمان مواءمته مع أولويات مالي. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم هذا الجهد.

89 - ويساورني القلق إزاء تزايد هشاشة حالة حقوق الإنسان في أجزاء من البلد، وأثر الانتهاكات التي يتعرض لها السكان. وينبغي ألا يدخر أي جهد للتحقيق مع الجناة وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، أشدد على مسؤولية الدولة عن بذل كل ما في وسعها لتعزيز المساءلة وضمان تنفيذ عملياتها العسكرية، بما فيها تلك التي تتم مع شركائها الثنائيين، وفقا لالتزاماتها الدولية. وهذه ليست مسألة امتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي فحسب، بل هي أيضا ضرورة تنفيذية: فمكافحة الإرهاب لا يمكن أن تنجح إلا إذا أجريت بطريقة تحظى بدعم السكان المحليين. والبعثة ملتزمة بمواصلة العمل عن كثب مع السلطات الوطنية سواء في التدريب الجاري للأفراد العسكريين والأمنيين بشأن مسائل حقوق الإنسان أو في دعم التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

90 - وعلى النحو المبين في هذا التقرير، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتصاعد التوترات بين مالي وبعض شركائها، وقد بلغت ذروتها بقرار سحب عملية بارخان وقوة تاكوبا من الأراضي المالية. ومما لا شك فيه أن هذا الانسحاب سيخلق فجوة أمنية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على البعثة. وهناك قدرات لن تكون متاحة للبعثة بعد الآن. وتتخذ البعثة خطوات للتكيف، بدءا من استعراض أمن المعسكرات في المواقع المشتركة مع القوات الدولية المنسحبة ووصولا إلى تعزيز إلمامها بالحالة الأمنية وقدرتها على الدفاع عن

نفسها عند تعرضها للهجوم. وأجدد أيضا دعوتي إلى أن تواصل جميع الدول الأعضاء دعم خطة تكيف القوة التي وضعتها البعثة والإسهام بنشاط في حشد الأصول الجوية وغيرها من القدرات المقرر توفيرها، التي تعتبر حاسمة الأهمية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها، وزيادة فعالية تنفيذ ولاية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، أشدد أيضا على أهمية الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي بوصفه عنصرا حاسما في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار.

91 - وأود أن أشدد على أن البعثة لا تسهم في استقرار مالي فحسب، بل تسهم أيضا في استقرار المنطقة ككل. وسيكون لأي تقدم يتم إحرازه في مالي تأثير إيجابي في بقية المنطقة، لا سيما بالنظر إلى الترابط بين تحديات الأمن والحوكمة التي تواجه منطقة الساحل ومركزية الموقع الجغرافي لمالي.

92 - وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري جهوده الرامية إلى معالجة المسائل الإنمائية والإنسانية في مالي. وأكرر دعوتي إلى أن تستجيب الجهات المانحة بسخاء أكبر للنداء الإنساني من أجل مالي. وألاحظ بقلق أن خطة الاستجابة الإنسانية لم تتلق في عام 2021 سوى 215,8 مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره 563,3 مليون دولار، أي ما يمثل 38,3 في المائة.

93 - وأود أن أعرب عن امتناني لقيادة البعثة وموظفيها المدنيين وأفرادها النظاميين لجهودهم الدؤوبة والتزامهم بتنفيذ ولاية البعثة في بيئة أمنية صعبة للغاية. وأعرب عن امتناني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتعاونهما الوثيق والمستمر مع الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 15 آذار/مارس 2022

	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
البلد	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
أرمينيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أستراليا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النمسا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنغلاديش	1 078	45	1 123	1	–	1	221	59	280	222	59	281
بلجيكا	7	3	10	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنن	231	28	259	24	–	24	128	8	136	152	8	160
بوتان	5	–	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البوسنة والهرسك	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بوركينا فاسو	635	23	658	11	18	29	131	9	140	142	27	169
بوروندي	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كمبوديا	267	26	293	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكاميرون	1	1	2	8	1	9	–	–	–	8	1	9
كندا	4	2	6	8	7	15	–	–	–	8	7	15
تشاد	1 349	41	1 390	13	2	15	–	–	–	13	2	15
الصين	397	24	421	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	830	29	859	20	3	23	–	–	–	20	3	23
تشيكيا	4	1	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الدانمرك	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	1 064	4	1 068	5	–	5	145	14	159	150	14	164
السلفادور	156	20	176	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إستونيا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إثيوبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فنلندا	4	–	4	2	–	2	–	–	–	2	–	2
فرنسا	27	2	29	13	1	14	–	–	–	13	1	14
غامبيا	5	1	6	7	2	9	–	–	–	7	2	9
ألمانيا	548	34	582	2	1	3	–	–	–	2	1	3
غانا	127	19	146	2	–	2	–	–	–	2	–	2
غواتيمالا	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غينيا	619	50	669	6	4	10	–	–	–	6	4	10
إندونيسيا	9	–	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إيران (جمهورية – الإسلامية)	2	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أيرلندا	12	–	12	–	–	–	–	–	–	–	–	–

البلد	الأفراد العسكريون			أفراد الشرطة								
	الخبراء الموفدون في بعثات وضباط الأركان ووحداتهم			أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
إيطاليا	2	–	2	2	–	2	–	–	–	2	–	2
الأردن	334	–	334	5	–	5	–	–	–	5	–	5
كينيا	9	–	9	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لاتفيا	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبريا	145	16	161	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليتوانيا	42	3	45	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لكسمبرغ	2	–	–	2	–	–	–	–	–	–	–	–
موريتانيا	5	1	6	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المكسيك	4	–	4	–	–	–	–	–	–	–	–	–
نيبال	168	8	176	–	–	–	–	–	–	–	–	–
هولندا	75	5	80	2	–	2	–	–	–	2	–	2
النيجر	870	6	876	24	7	31	–	–	–	24	7	31
نيجيريا	61	17	78	2	4	6	104	36	140	106	40	146
النرويج	12	1	13	1	–	1	–	–	–	1	–	1
باكستان	203	15	218	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرتغال	2	–	2	2	–	2	–	–	–	2	–	2
رومانيا	2	3	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السنغال	931	37	968	17	5	22	276	34	310	293	39	332
سيراليون	14	3	17	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إسبانيا	1	–	1	1	1	2	–	–	–	1	1	2
سري لانكا	243	–	243	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السويد	168	10	178	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سويسرا	7	–	7	4	1	5	–	–	–	4	1	5
توغو	684	50	734	13	4	17	243	34	277	256	38	294
تونس	82	6	88	15	2	17	–	–	–	15	2	17
تركيا	–	–	–	4	1	5	–	–	–	4	1	5
أوكرانيا	11	1	12	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	234	22	256	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	8	–	8	–	–	–	–	–	–	–	–	–
زامبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**11 711**	**557**	**12 268**	**214**	**64**	**278**	**1 248**	**194**	**1 442**	**1 462**	**258**	**1 720**

الخريطة

MINUSMA
FEBRUARY 2022
UNITED NATIONS
Geospatial
ALGERIA
MAURITANIA
Western Sahara
SENEGAL
GAMBIA
GUINEA BISSAU
GUINEA
BURKINA FASO
NIGER
MALI
Sector WEST
Sector NORTH
Sector EAST
Sector SOUTH
Sector CENTRE
TOMBOUCTOU
GAO
MOPTI
KOULIKORO
KAYES
SEGOU
SIKASSO
KIDAL
Bamako
Gao
Mopti
Tessalit
Kidal
Ansongo
Ménaka
Aguelhok
Tombouctou (Timbuktu)
Goundam
Douentza
Kayes
Sikasso
Ségou
National capital
Administrative capital
Town, village
Airport
International boundary
Administrative boundary
Sector line
Main road
Railway
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4506 Rev. 44
Feb 2022